

المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية:

وعوائق تجسيد حوار الحضارات في فرنسا

T French Council of the Islamic Religion And The Obstacles To The Dialogue Of Civilizations In France

د. مرسي مشري

المركز الجامعي تيسمسيلت

(الجزائر)

mechri1979@yahoo.fr

الملخص:

معلومات المقال

يشكل إنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية من قبل السلطات الفرنسية خطوة مهمة في سبيل تحقيق اندماج المسلمين من أصول مغاربية في المجتمع الفرنسي، وتكريس ثقافة حوار الحضارات كآلية للتواصل معهم. من هنا يسعى هذا البحث إلى إبراز أهم العوائق التي تحول دون أن يتمكن المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية من أداء وظيفته بنجاح. وقد خلصت الدراسة إلى أهم العوائق التي حالت دون تفعيل دور هذا المجلس تمثلت في النية غير الصادقة للسلطات الفرنسية في تأسيس هيئة تمثل المسلمين، بل تبحث عن وسيلة للسيطرة عليهم وإدماجهم دون مراعاة خصوصياتهم الثقافية والحضارية، كما كان للتنافس الحاصل بين المنظمات الإسلامية ذات الامتدادات الخارجية، خاصة مع دول المغرب العربي، دور في إعاقه عمل هاته الهيئة، وتغذية جذور الصراع والتنافس، إلى جانب ذلك عدة عوائق تنظيمية متعلقة بتكوين الهيئة في حد ذاتها سواء من خلال نظامها التمثيلي أو الانتخابي.

تاريخ الارسال:

25 سبتمبر 2020

تاريخ القبول:

23 ديسمبر 2020

الكلمات المفتاحية:

- ✓ المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية
- ✓ حوار الحضارات
- ✓ الاندماج
- ✓ الجالية المهاجرة

Abstract :

Article info

The establishment of the French Council of the Islamic Religion by the French authorities is an important step towards the integration of Muslims of Maghreb origin in French society, and to establish a culture of dialogue of civilizations as a mechanism for communication with them. This research seeks to highlight the most important obstacles that prevent the French Council of Islamic Religion from being able to function successfully. The study concluded that the most important obstacles that prevented the activation of this Council's role were the French authorities' untrue intention to establish a body representing Muslims, but looking for a way to control and integrate them without taking into account their cultural and civilizational specificities, as was the competition between Islamic organizations with external extensions. Especially with the countries of the Arab Maghreb, a role in impeding the work of this body, and nurture the roots of conflict and competition, in addition to several organizational obstacles related to the composition of the Commission itself, either through its representative or electoral system.

Received 25 Septembre 2020

Accepted

23 Décembre 2020

Keywords:

- ✓ the French Council of the Islamic Religion
- ✓ dialogue of civilizations
- ✓ integration
- ✓ The immigrant community

1 مقدمة:

يرجع تواجد الإسلام في فرنسا إلى عصور الاحتكاك الحضاري بين الممالك الإسلامية في الأندلس والإمارات الأوربية المتاخمة لها، بحيث تميزت حدود الفصل بينهما في الحروب والمعارك تارة، والتلاقح العلمي والحضاري تارة أخرى. وقد ترسخ التواجد الإسلامي في فرنسا، خلال فترة الاستعمار الفرنسي للدول العربية، خاصة منطقة المغرب العربي، والتي نتج عنها انتقال الآلاف من الشباب المسلم إلى فرنسا، للقتال في صفوف الجيش الفرنسي، خلال الحربين العالميتين، وللعمل في مصانعها وإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية. ولم تتوقف هجرة الشباب العربي المسلم منذ ذلك الحين، إلى غاية يومنا هذا، بحيث تحولت من هجرة مؤقتة للعمل، إلى هجرة استيطانية دائمة، نتج عنها تكوين جالية مسلمة يغلب عليها الطابع العربي المغاربي.

وعلى الرغم من تزايد عدد المسلمين، واختلافهم الحضاري والثقافي عن المجتمع الفرنسي، إلا أن السلطات الفرنسية لم تجد داعيا لتنظيم وهيكلية الجالية المسلمة في فرنسا، إلا في بداية الثمانينات، بحيث كانت تعتمد في إدارة شؤون المسلمين على سفارات الدول العربية المغاربية. غير أن التزايد اللافت للانتشار الإسلامي في فرنسا، واصطدامه بالجاليات الأخرى، وبالسلطات الأمنية، وكثرة مشاكله نتيجة تطبيق الشعائر الإسلامية، جعل وزارة الداخلية الفرنسية تباشر مشاورات مع المنظمات الإسلامية المتواجدة في فرنسا، من أجل خلق إطار تنظيمي يمثل مسلمي فرنسا، يسمح للحكومة الفرنسية بالتواصل معه، وحل كل المشاكل العالقة، وتحييد الدول العربية والإسلامية من توظيف ورقة المسلمين في علاقاتها مع فرنسا، خاصة السعودية، تركيا، الجزائر والمغرب، والتي كانت تربطها علاقات وثيقة مع المنظمات الإسلامية المتواجدة في فرنسا. وبذلك تم إنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية في فرنسا في أبريل 2003، يضم كل المنظمات والجمعيات الإسلامية الناشطة في فرنسا، يتماشى وسياسة الإدماج، التي شرعت فرنسا في تطبيقها، ومع قوانين العلمانية، خاصة قانون 1905.

شكل تشكيل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية في فرنسا (cfcm) قفزة نوعية في سياسة فرنسا الداخلية، وتعاملها مع الأقليات الدينية، وإخراجها من الطابع السري إلى الطابع العلني، غير أن ذلك لم يكفي لإذابة الجالية العربية المسلمة في وسط المجتمع الفرنسي، إذ لا تزال تشكل تحديا لأمن واستقرار فرنسا، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين الطوائف الدينية، وذلك على الرغم من جهود المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية في فرنسا في مباشرة حوار مع الجاليات الأخرى، نتج عنها مشاريع تفاهم وصدقة.

وتأسيسا على ما تقدم تبرز ضرورة طرح الإشكالية هل نجح المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية في فرنسا في

ربط جسور الحوار بين الحضارات بين الجالية الإسلامية وباقي الطوائف الأخرى؟

2. المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، نشأته ومهامه:

من خلال استقراء تاريخ نشأة وتطور المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، في مهامه وفي هيكلته، والدوافع الكامنة وراء إيجاده، يمكن أن نقف على الانجازات والإخفاقات التي ميزت نشاط المجلس، في تعامله مع قضايا الحوار التي يشترك فيها والطوائف الأخرى.

1.2 أسباب نشأة المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية

نشأ المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بمبادرة من السلطات الفرنسية، فقد ظهرت فكرة إنشاء مجلس استقلالي للإسلام لأول مرة في أواخر الثمانينيات في عهد بيار جوكس، وزير الداخلية آنذاك، ووزير الأديان فيما بعد. حيث أنشأ مجلس التفكير حول الإسلام في فرنسا (CORIF)، في سنة 1989، وهي نفس السنة التي ظهرت فيها أول "قضية للحجاب"، وكان مكونا من ستة أئمة معروفين معينين من قبل وزارة الداخلية، والذين عينوا بدورهم تسعة أعضاء آخرين. وتم اختيار جميع الأعضاء لضمان التنوع الإقليمي والإثني - الوطني. وقد اجتمعت اللجنة بضع مرات حتى عام 1992 بناء على طلب جوكس، وفي مكاتب وزارة الداخلية⁽¹⁾. فقد برر وزير الداخلية الأسبق بيار جوكس الدوافع وراء مبادرته إنشاء مجلس التفكير حول الإسلام في فرنسا (CORIF)، بغياب خطاب ديني معتدل، مما انجر عنه تعثر المفاوضات بين الفواعل العمومية والفواعل الإسلامية، مما انعكس سلبا على الدولة والإسلام معا، كما أن غياب ممثل رسمي عن المسلمين، نتيجة عجزهم عن تقديم محاور موثوق منه للسلطات العمومية⁽²⁾، كان سببا في الفوضى التي يعيشها المسلمون في حياتهم الدينية، كما في حياتهم اليومية. هذا ما دفع بالسلطات الفرنسية إلى التشاور مع سفارات دول المغرب العربي، في إدارتها لشؤون المسلمين، حتى وإن كانوا من جنسية فرنسية.

أدركت السلطات الفرنسية ضرورة هيكلة الإسلام السياسي وتأطيره عقب نجاح الثورة الإيرانية سنة 1979، التي دفعتها إلى مراقبة المتظاهرين المسلمين عن قرب، بالموازاة مع ذلك عرفت سنوات الثمانينات انتشارا ملحوظا لمظاهر الإسلام السياسي في الأماكن العامة، مما زاد من المخاوف السياسية، التي خلقتها مشكلة الهجرة⁽³⁾. ومع وصول اليسار إلى السلطة سنة 1981، سمح بنشاط الجمعيات التي يرأسها أجنب وفق قانون سنة 1901، مما نتج عنه تزايد عدد المنظمات الإسلامية في فرنسا بشكل كبير، فقد انتظم المسلمون في فرنسا في جمعيات ومنظمات دينية، فكان نشأة اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا (UOIF) سنة 1983، القريب إيديولوجيا من الإخوان المسلمين، فهو ينادي بالاندماج دون التخلي عن التفسير المتشدد والشامل للإسلام، وقد تكون الاتحاد من أفراد غير مولودين في فرنسا، يتكلمون العربية والفرنسية، استقروا في فرنسا بسبب متابعتهم للدراسات العليا. وكذلك

الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا (FNMF) سنة 1985، وهي بدورها بالتفسير الحرفي للإسلام، وقرينة من الأوساط المغربية. بالإضافة إلى مسجد باريس، المرتبط بالجزائر منذ 1982، والقريب من اليمين الفرنسي، ويروج للإسلام العلماني (البعيد عن السياسة والقريب إلى التصوف)⁽⁴⁾.

بالموازاة مع ذلك تطورت وضعية المسلمين في فرنسا بداية من سنة 1980، نتيجة سياسات الاندماج المنتهجة من قبل الحكومة لصالح المهاجرين، ورغبة هؤلاء في تحقيق مكانة وسط المجتمع الفرنسي، وظهر ذلك جليا سنة 1983، حين قام العرب في فرنسا بمظاهرة سميت مسيرة من أجل العدالة، ما دفع بالسلطات العمومية للبحث عن سبل لحماية حقوق المهاجرين، وبالأخص منهم المسلمين، الذين هم في وضعية قانونية، ومساعدتهم على توفير الأجواء الملائمة لممارسة شعائرهم الدينية بكل طمأنينة⁽⁵⁾.

وقد تكللت جهود جوكس، وباسكوا، وشوفانغون، وهم وزراء داخلية فرنسا تاليا، بإنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية في فرنسا سنة 2003، وذلك راجع، حسب فياني سيفايستر، مستشار وزير الداخلية الفرنسي إلى رغبة السلطات الفرنسية في تحقيق هدفين: فالهدف الأول متعلق بمسائل تقنية من أجل معالجة المشاكل الناجمة عن تطبيق الديانة الإسلامية. أما الهدف الثاني، فهو ذو طابع سياسي، يتمثل في التقليل من أهمية الإسلام، وجعله ديانة ضمن باقي الديانات الأخرى في فرنسا⁽⁶⁾.

فقد استندت أهداف السلطات الفرنسية إلى قانون 1905 المتعلق بفصل الكنيسة عن الدولة⁽⁷⁾.

2.2 هيكلية:

تعود هيكلية المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية إلى بروتوكول الاتفاق الذي أمضته المنظمات الإسلامية الأربعة الكبرى في فرنسا، المتمثلة في اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا (UOIF)، الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا (FNMF)، مسجد باريس الكبير (GMP)، اللجنة التنسيقية للأتراك المسلمين في فرنسا، بتاريخ 12 ديسمبر 2002، وتتضمن هيكلية المجلس الهيئات التالية⁽⁸⁾:

1.2.2 مكتب المجلس: ويضم رئيسا يساعده نائبان، مكلفان بإدارة العلاقات بالجالس الجهوية للديانة الإسلامية (CRCM)، والتنسيق بين اللجان. بالإضافة إلى أمين عام ومساعد له، وأمين صندوق ومساعد له، ومسؤول عن البعثات، وكذلك ممثلين عن المنظمات السالفة الذكر.

وقد اتفق الأعضاء بأن يتم انتخاب المكتب من قبل مجلس الإدارة، كما لا ينبغي أن يقع المكتب تحت سيطرة أحد الأطراف الأربعة، وأن لا يعبر الناطق الرسمي إلا على رأي مكتب المجلس أو هيئاته، فليس له أن يعبر عن رأيه الخاص، أو عن رأي المنظمة التي ينتمي إليها باسم المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية⁽⁹⁾.

2.2.2 الشخصيات المؤهلة: تظم الجمعية العامة، 10 أعضاء على الأقل، منها 5 نساء.

3.2.2 مجلس الإدارة: ويتكون من:

- ممثلين عن المناطق المنتخبين محليا.

- ممثلين عن المنظمات الإسلامية الكبرى، وهي سبعة فدراليات عضوة في الهيئة الاستشارية، المكلفة بتشكيل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، بحيث لا يحق لممثلي الفدراليات الترشح في الدوائر الانتخابية، أو تمثيل مسجد عضو في مجلس الإدارة، أو أن يكون ضمن الشخصيات المؤهلة⁽¹⁰⁾.

- ممثلين عن مسجد باريس الكبير.

- الشخصيات المؤهلة.

4.2.2 المجلس المحلي للديانة الإسلامية (CRCM): ويضم الجمعيات المعتمدة من المقاطعات الإدارية التي تنشط فيها، كما أن الأعضاء المنتخبين في مجلس الإدارة هم أعضاء في المجلس المحلي (CRCM) لمناطقهم.

5.2.2 النظام الانتخابي: يقوم النظام الانتخابي على مشاركة كل دائرة انتخابية بممثل واحد إلى 3 ممثلين منتخبين، كما أن كل دائرة انتخابية تضم 6 مقاعد في الجمعية العامة للمجلس، يكون لها الحق في مقعد واحد، والدائرة الانتخابية التي تضم ما بين 6-9 مقاعد في الجمعية العامة للمجلس، تحصل على مقعدين، أما الدائرة الانتخابية التي يفوق عدد مقاعدها أو يساوي 10 في الجمعية العامة للمجلس، تحصل على 3 مقاعد⁽¹¹⁾.

3.2 مهام المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية (cfcf)

تتضمن المهام الأساسية، التي يقوم بها المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، ما يلي:

- كل المسائل المتعلقة بالشعائر الدينية، كقضية المقابر الإسلامية، المواد الاستهلاكية الحلال، تنظيم التعليم الديني الخاص من برامج ومدارس⁽¹²⁾.

- تشجيع وتنظيم تبادل المعلومات والخدمات بين أماكن العبادة.

- تنشيط الحوار بين الأديان.

- ضمان تمثيل مناسب لأماكن العبادة أمام السلطات العمومية⁽¹³⁾.

- محاولة تعويض التأخر للديانة الإسلامية مقارنة بالديانات الأخرى، خاصة وأن المسلمين في فرنسا لا يملكون من الإمكانيات لتنظيم العبادات الجماعية من بناء المساجد، تكوين ووضع إطار تنظيمي للأئمة، إنشاء مربعات خاصة لدفن المسلمين في المقابر، تنظيم عمليات النحر في أعياد الأضحي.

- تقديم محاور للسلطات الفرنسية يمثل الإسلام الرسمي، ووسيط ما بين المسلمين في فرنسا والسلطات الفرنسية، وبالتالي لعب دور آلية للاندماج.

- يمثل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بديلا لخلق إسلام فرنسي، لا يخضع لإملاءات الجهات الخارجية، يمكن له أن يمثل دور الوسيط في التعامل ومخاطبة الإسلام الأجنبي⁽¹⁴⁾.

3. علاقة المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بالمنظمات الإسلامية في فرنسا

ما يميز علاقة المنظمات الإسلامية الرئيسية في فرنسا هو تنافسها حول تمثيل المسلمين، وذلك نتيجة عاملين أساسيين: أولهما أن هذه المنظمات تابعة في ولائها وتمويلها ومنهجيتها في العمل لدول أو منظمات إسلامية كالجائز والمغرب وتركيا وكذلك الإخوان المسلمين، فهي تنفذ أجنداث هاته الأطراف على الأراضي الفرنسية، أما العامل الثاني فيتمثل في بحث السلطات الفرنسية على محاور جيد يمثل الإسلام والمسلمين ويقوم على شؤونهم، مما يمنح هاته المنظمات فرصة للتحويل إلى طرف فاعل في صنع السياسة الاجتماعية والداخلية بصفة عامة في فرنسا، خدمة للأجنداث الخارجية. فمثلا نجد لجنة تنسيق الديانات للأتراك المسلمين في فرنسا وهي واحدة من الاتحادات التأسيسية للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، حيث تقدم نفسها على أنها المحاور الوحيد للدولة الفرنسية في علاقاتها مع الجالية المسلمة التركية، فالحكومة التركية تستخدم هذه المنظمة كأداة للسياسة الخارجية، وتعزيز "الإسلام التركي" باعتباره معتدلا وعقلانيا ومتوافقا مع الحداثة، ونموذجا أمثل للإسلام الفرنسي⁽¹⁵⁾.

وقد انتقل الصراع الدائر بين القوى الإسلامية الساعية إلى تمثيل الإسلام والمسلمين في فرنسا إلى المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، حيث قام اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا⁽¹⁶⁾ (UOIF) بمقاطعة انتخابات المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية CFCM، وبذلك لم يعد ممثلا في المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، كان لهذه المقاطعة الأثر الكبير على تمثيل المسلمين في فرنسا، باعتبار أن الاتحاد يعد أكبر المنظمات الإسلامية في فرنسا، فهو ينظم سنويا أكبر التجمعات الإسلامية في أوروبا بمدينة بوريجي (Bourget)، كما حصد سنة 2003 في الانتخابات الأولى للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية 14 مقعدا في مجلس الإدارة، المتكون من 41 عضوا، كما فاز برئاسة 8 مجالس محلية للديانة الإسلامية من ضمن 45 مجلسا⁽¹⁷⁾.

تميزت علاقة المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية واتحاد المنظمات الإسلامية بالتوتر وعدم التوافق وظهر ذلك جليا في مختلف المواقف المتناقضة التي ميزت الطرفين، ففي حين كانت مواقف المجلس الفرنسي متوافقة إلى حد بعيد مع الحكومة الفرنسية ومواقفها سواء في قراراتها الداخلية أو الخارجية، كانت مواقف الاتحاد أكثر تشددا ورفضاً لتلك المواقف، ذلك أن القائمين على اتحاد المنظمات الإسلامية وبفعل ارتباطهم في التمويل وفي المرجعية لدول الخليج العربي وتيار الإخوان المسلمين من جهة وللمغرب من جهة أخرى، لازال يرفض الوصاية الفرنسية على تسيير شؤون المسلمين في فرنسا، ومصادرة حق تمثيل المسلمين من قبل أكبر المنظمات الإسلامية في فرنسا. كما أن هذا الموقف يعبر عن إرادة الدول الإسلامية في تكريس هيمنتها وسيطرتها على تمثيل المسلمين في فرنسا وجعلها ورقة

ضغط توظيفها في وجه الحكومة الفرنسية، نظرا لعدد المسلمين الكبير والمتزايد في المجتمع الفرنسي. أضيف إلى ذلك أن تشكيل المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية وهيمنة السلطات الفرنسية عليه كما ذكرنا، يبن نية الإدارة الفرنسية في توجيه شؤون المسلمين بما يخدم مصالحها وخصوصياتها الثقافية والحضارية وعلى رأسها تكريس العلمانية، ضاربة بذلك عرض الحائط الاختلاف الحضاري والثقافي للمسلمين، متجاهلة حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

أظهر قانون حظر الرموز الدينية سنة 2004 الخلاف ما بين المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية (CFCM)، صاحب الموقف المحتشم من القرار، واتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا (UOIF) الذي دعى الى مظاهرات رافضا مثل تلك القرارات، حيث يمثل الاتحاد التيار المعارض للسياسة الفرنسية تجاه الإسلام والمسلمين في فرنسا، وذلك لارتباطه بجهات خارجية كالسعودية والكويت، والتي استغلت الموقف من اجل تمويل إنشاء مدارس خاصة في بعض المدن الفرنسية كمرسيليا وليل وباريس.

كما ظهرت بوادر الخلاف بمناسبة نشر صحيفة شارلي ايدو للرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) حيث اتخذ المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية ممثلا في شخصية دليل بوبكر رئيسه وعميد مسجد باريس وبمشاركة اتحاد المنظمات الإسلامية إجراءات متابعة قضائية ضد الصحيفة، وذلك كل بصفته وليس نيابة عن المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية. وعقب رفض القضاء الفرنسي متابعة الصحيفة وإطلاق سراح محرريها، أعلن المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية عن رضاه على الحكم، في حين هدد اتحاد المنظمات الإسلامية بمتابعة الصحيفة في المحاكم الأوروبية.

يستمد اتحاد المنظمات الإسلامية بفرنسا موقفها من المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية من جذور نشأتها، حيث نشأت نتيجة تجمع عدة جمعيات تنشط في أحياء ذات أغلبية مسلمة من أجل إنشاء هيئة تمثيلية تحل محل مسجد باريس الذي كان يعد واجهة للسفارة الجزائرية⁽¹⁸⁾، بحكم الدعم الذي تقدمه الجزائر من خلال سفارتها لمسجد باريس، وهو الموقف الذي يقف وراءه المغرب، وربما حتى السلطات الفرنسية التي كانت تحاول أن تكسر هيمنة مسجد باريس ومن وراءه الجزائر على تمثيل المسلمين وتسيير شؤونهم في فرنسا من خلال خلق هيئة تمثيلية منافسة. كما كان للفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا (FNMF) موقف معارض للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية وذلك من خلال رفضه لهيمنة مسجد باريس ومن خلاله وزارة الداخلية الفرنسية، فعلى الرغم من فوزها بعدد كبير من مقاعد المجلس الفرنسي للديانة في انتخابات جوان 2005، حيث فازت الفدرالية بـ 44 % من مقاعد مجلس إدارة المجلس في حين فاز مسجد باريس بـ 23 % واتحاد المنظمات الإسلامية بـ 23 % مما يحوله الحصول على أغلبية المقاعد والفوز برئاسة المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، غير أن وزير الداخلية الفرنسي آنذاك ساركوزي فرض دليل بوبكر عميد مسجد باريس رئيسا مخالفا بذلك القواعد الديمقراطية. ولم تكن هاته المرة الأولى التي تحرم فيها

الفدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا من مقعد الرئاسة، حيث فازت في الانتخابات السابقة سنة 2003 بأغلبية المقاعد قدرت بـ 40 % مقارنة بمسجد باريس الذي حصل على 15 % مقابل 32 % لصالح اتحاد المنظمات الإسلامية، ومع ذلك كان دليل بوبكر هو رئيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية⁽¹⁹⁾.

4. علاقة المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بالسلطات العمومية بفرنسا

هناك من يرى أن اهتمام فرنسا بتنظيم الإسلام في فرنسا وإيجاد مؤسسات تمثله يمكن محاورتها ترجع إلى المناخ الأمني الذي ساد أوروبا عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث باشرت أغلب الدول الأوروبية حوارات مع ممثلي الجاليات المسلمة في كل من ألمانيا وبريطانيا وهولندا وإيطاليا، وفرنسا شأنها شأن الدول الأوروبية انخرطت بحماسة في هذا التيار. غير أن الاهتمام الفرنسي بإيجاد إطار تنظيمي للمسلمين في فرنسا يعود إلى بداية الثمانينات، على غرار إسبانيا التي أنشأت سنة 1993 اللجنة الإسلامية الإسلامية⁽²⁰⁾.

وقد اعتمدت السلطات الفرنسية المقاربة البونابرتية في تعيين ممثلين للمسلمين في فرنسا، حيث يشير أوليفيه روا إلى المقاربة البونابرتية في تعامل الدولة الفرنسية مع الخصوم الداخليين، حيث تقوم باختيار المحاورين والممثلين وفقا لأهدافها آخذة بعين الاعتبار مجموعة من الأبعاد: أولها البعد الدولي والامتدادات الخارجية للجماعات المواجهة للدولة الفرنسية، وثانيها أن الدولة تبحث عن تشكيل منظمة لضمان النظام والاستقرار من خلال قائد يلجم القاعدة الشعبية، ويضرب أوليفيه روا مثالا بالكونفدرالية العامة للعمل (CGT). هذا ما يفسر لماذا دعمت الدولة الفرنسية اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا (UOIF) كونها تعارض فكرة التعدد النقابي في المؤسسات⁽²¹⁾. في حين أن فكرة إنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بفرنسا (cfcm) فقد كانت من أجل تشكيل واجهة للسياسة الخارجية ووسيلة للسيطرة السياسية على المسلمين في الداخل، بدل جعله فضاء رحبا يتطور فيه الإسلام الفرنسي بعيدا عن كل إملاءات، وهذا مخالف لقوانين العلمانية التي ترفض تدخل الدولة في تسيير شؤون الديانات على الأراضي الفرنسية⁽²²⁾. ويجد هذا التصور مبرره من خلال إنشاء السلطات الفرنسية المرصد الوطني للعلمانية سنة 2007، من قبل الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك، لياشر مهامه فعليا في عهد الرئيس فرانسوا هولاند سنة 2013، وهو هيئة تابعة للوزير الأول، لكن مستقلة في مهامها المتمثلة في النظر في مختلف المسائل والمواضيع التي تمس بمبدأ العلمانية، وتقديم المشورة للوزير الأول بإجازتها أو منعها. ويتكون المرصد الوطني للعلمانية من 23 عضوا كما يلي⁽²³⁾:

- الرئيس والمقرر.
- أربعة (04) برلمانيين إثنين من مجلس الشعب والآخرون من مجلس الشيوخ، ويكونان بالتساوي من المعارضة ومن الأغلبية البرلمانية.

- عشر (10) شخصيات مشهود لها بالكفاءة من مختلف التخصصات جامعيون، رجال قانون، علماء اجتماع، فلاسفة.

- سبعة (07) ممثلين عن الإدارات المعنية مباشرة بقضية العلمانية، مثل المديرية العامة للإدارة والوظيف العمومي، وزارة الخارجية، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة التضامن والصحة، وزارة المقاطعات ما وراء البحار.

وفي نفس الاتجاه أكدت السلطات الفرنسية عند إنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية على الطابع الجمهوري للمجلس كشرط مسبق على المشاركين فيه، حيث يتوجب عليهم تأكيد ولائهم للجمهورية وللعلمانية، وهذا إلى جانب أن ثلث أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس يعين من قبل وزارة الداخلية، كما يحضر عضوين من مكتب الديانات بوزارة الداخلية اجتماعات المكتب التنفيذي، أما عن لجان المجلس فلها آراء استشارية فقط، ويمكن أن تحتفظ عليها وترفضها وزارة الداخلية. كما تخضع عملية تكوين الأئمة لوزارة الداخلية ووزارة التربية مع احتفاظ المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية برأي استشاري فقط. وفيما يخص عملية تمويل أماكن العبادة فقد حيد المجلس الفرنسي منها، حيث أوكلت إلى مؤسسة الأعمال الخيرية الإسلامية التي أنشأت سنة 2005 خاضعة لرقابة مجلس المحاسبة ووزارة الخارجية، وذلك من أجل تسير مختلف التبرعات القادمة من الخارج لتمويل النشاطات الثقافية وكذا تسير مؤسسات العبادة، وهذا ما دفع بالكثير من المنتقدين للسياسة الفرنسية في تعاملها مع مسألة الإسلام في فرنسا بتلقيب المجلس بالمجلس الفرنسي للديانة الفرنسية⁽²⁴⁾.

وقد انعكست هيمنة الدولة الفرنسية على المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية على مواقفه من مختلف القضايا الكبرى الداخلية والخارجية، فعلى اثر الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 عبر المجلس عن استيائه من هذا العدوان المخالف لقواعد القانون الدولي، وقد جاء هذا الموقف موافقا للموقف الفرنسي العام المتحفظ من الغزو. وعلى خلفية إصدار جاك شيراك الرئيس الفرنسي لقانون حظر الرموز الدينية في مارس 2004، أصدر المجلس بيانا يدعو مسلمي فرنسا للهدوء والتعقل. وذلك على الرغم من أن لجنة ستازي التي حضرت للقانون قد استمعت إلى بعض أعضاء المجلس، إلا أنه كمؤسسة تمثيلية للمسلمين في فرنسا لم يتم استشارتها قبل إصدار القانون⁽²⁵⁾. غير أن هيمنة الدولة الفرنسية لم تمنع قبولها مشاركة المجلس في صياغة بعض المشاريع الإدماجية التي تصب في إطار التعايش مع الآخر، فعلى ضوء مقترح المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية (cfcm)، أنشأت السلطات الفرنسية مسار تكويني في الجامعة سمي بدبلوم اللائكية، الديانات وحوار الثقافات في مختلف الجامعات الفرنسية⁽²⁶⁾.

حيث يسمح مثل هذا التكوين لتحقيق اندماج الأئمة وبيئتهم الاجتماعية. أظهرت تفجيرات باريس سنة 2015 حتمية فتح باب الحوار من جديد مع ممثلي المنظمات الإسلامية في فرنسا، فقامت الحكومة الفرنسية في 12 جوان 2015 بتنظيم جولة حوار ضمت 150 شخصية ممثلة لمختلف التيارات الإسلامية في فرنسا إلى جانب 50 ممثلا عن الحكومة الفرنسية. وقد أثبتت جولة الحوار هاته رغبة الحكومة الفرنسية في إيجاد إطار تنظيمي جديد يمثل الإسلام في فرنسا، يتجاوز المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية (cfcm)⁽²⁷⁾،

حيث أثبتت تفجيرات شارلي ابيدو في جانفي 2015 عجز المجلس على احتواء ظاهرة التطرف المتنامية في أوساط الشباب المسلم في فرنسا.

5. خاتمة:

يمكن القول في نهاية الدراسة أن مسألة تمثيل الإسلام في فرنسا تبقى محل تجاذبات بين ثلاث دوائر صراع، حيث تتمثل الدائرة الأولى في الصراع ما بين المنظمات الإسلامية المختلفة والمتنوعة من حيث تيارها الدين والفكري، والتي تسعى كل منها الهيمنة وتقديم نفسها كممثل وحيد للمسلمين في فرنسا، في حين تتمثل الدائرة الثانية في الصراع ما بين الدول العربية والإسلامية التي تدعم ماديًا ودبلوماسيًا المنظمات التي تواليها، وتجعل منها وسيلة ضغط على السلطات الفرنسية وأبرزها الجزائر والمغرب السعودية وتركيا، في حين أن الدائرة الأخيرة في هذا الصراع التمثيلي تتمحور حول المنظمات الإسلامية والسلطات الفرنسية، التي لا تملك النية الصادقة في خلق إطار تنظيمي حقيقي وصادق يعبر عن تطلعات وآمال المسلمين في فرنسا، ويعمل على حل المشاكل اليومية التي يعانون منها والمرتبطة أساسًا بممارستهم لشعائهم وعاداتهم.

وعلى الرغم من إنشاء السلطات الفرنسية للمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، إلا أنه اعتبر محاولة فاشلة أخرى في مسار تأطير المسلمين في فرنسا وذلك لعدة اعتبارات، أهمها انتقال الصراع ما بين المنظمات الإسلامية والدول الإسلامية إلى هاته المؤسسة، والتي عرفت انشقاقات وخلافات حادة حول توزيع المهام، وكذا موقف المؤسسة الجديدة من مختلف القضايا الوطنية والدولية التي تهم المسلمين.

ومع تصاعد موجات العنف والتطرف من جديد من خلال التفجيرات التي تعرضت لها الدول الأوروبية ككل بما فيها فرنسا، صارت قضية هيكلية المسلمين في فرنسا وإيجاد إطار للتحاور مع السلطات الفرنسية جد ضرورية، لمنع الانزلاقات العنيفة التي قد تنخرط فيها الجالية المسلمة مع منظمات اليمين المتطرف التي تشهد تزايدًا في نفوذها وشعبيتها.

6. قائمة المراجع:

1. Mayanthi Fernando, The Republic's "Second Religion": Recognizing Islam in France, **Middle East Report**, No. 235, Summer, 2005.
2. Claire de Galember and Mustapha Belbah, Le Conseil français du culte musulman à l'épreuve des territoires, **French Politics, Culture & Society**, Vol. 23, No. 1, (Spring 2005).

3. Malika Zeghal, La constitution du Conseil Français du Culte Musulman : reconnaissance politique d'un Islam français ? **Archives de sciences sociales des religions**, 129 (janvier - mars 2005).
4. Alain Boyer, La représentation du culte musulman en France, **French Politics, Culture & Society**, Vol. 23, No. 1, (Spring 2005).
5. Vianney Sevaistre, Les relations entre le Conseil français du culte musulman (cfcm) et l'état : Quelle nature, **French Politics, Culture & Society**, Vol. 23, No. 1, Spring 2005.
6. Demas E. Boudreaux. The French Council for the Muslim Faith: Its Implications for Representing Muslims in France, Thesis submitted to the Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts In Political Science , 2006.
7. Conseil français du culte musulman, Le protocole d'accord, 2002, <http://fidesjustice.free.fr/html/islam7.html>.
8. Conseil français du culte musulman, Le protocole d'accord, 2002, <http://fidesjustice.free.fr/html/islam7.html>.
9. Zana C, itak, Between 'Turkish Islam' and 'French Islam': The Role of the Diyanet in the Conseil Français du Culte Musulman, **Journal of Ethnic and Migration Studies**, Vol. 36, No. 4, April 2010.
10. Rapport d'information du Sénat, Fait au nom de la mission d'information sur l'organisation, **la place et le financement de l'Islam en France et de ses lieux de culte**, N° 757, session extraordinaire de 2015-2016.
11. Étienne Pingaud, Un Militantisme Musulman?, **Savoir/Agir**, N° 22, Avril 2012.
12. Lydie Fournier, Une Gestion Publique De L'Islam Entre Rupture Et Rhétorique, **L'Homme & la Société**, N° 174, Avril 2009.
13. Bernard Godard, L'Islam Et L'Etat Français: Histoire D'une Relation Particulière, **Confluences Méditerranée**, N° 95, Avril 2015.
14. Michel Marian, Olivier Roy, et autres, **La difficile acclimatation de l'islam** edition Esprit, No. 333 (3/4) (Mars-avril 2007).
15. Vincent Latour et Philippe Vervaecke, Institutionnaliser l'Islam, Dans James Cohen, L'Atlantique multiracial, Edition Karthala, 2012.
16. Vincent Latour et Philippe Vervaecke, Institutionnaliser l'Islam, Dans James Cohen, L'Atlantique multiracial, Edition Karthala, 2012.
17. Bernard Godard, L'Islam Et L'Etat Français: Histoire D'une Relation Particulière, **Confluences Méditerranée**, N° 95, Avril 2015. p p. 29.30.

7. هوامش

- (1) : Mayanthi Fernando, The Republic's "Second Religion": Recognizing Islam in France, **Middle East Report**, No. 235, Summer, 2005, p13
- (2) : Claire de Galember and Mustapha Belbah, Le Conseil français du culte musulman à l'épreuve des territoires, **French Politics, Culture & Society**, Vol. 23, No. 1, (Spring 2005), p. 76
- (3) : Malika Zeghal, La constitution du Conseil Français du Culte Musulman : reconnaissance politique d'un Islam français ? **Archives de sciences sociales des religions**, 129 (janvier - mars 2005), p99.
- (4) : Ibid.
- (5) : Alain Boyer, La représentation du culte musulman en France, **French Politics, Culture & Society**, Vol. 23, No. 1, (Spring 2005), p20.
- (6) : Vianney Sevaistre, Les relations entre le Conseil français du culte musulman (cfcm) et l'état : Quelle nature, **French Politics, Culture & Society**, Vol. 23, No. 1, Spring 2005, p. 66.
- (7) : جاء في المادتين 1 و 2 أن الجمهورية تضمن حرية الممارسة الدينية، دون الاعتراف بأي دين، كما تنص المادة 4 أن الجمهورية تأخذ بعين الاعتبار التنظيم الداخلي لكل دين، بشرط أن لا تتناقض هذه التنظيمات مع قوانين الجمهورية.
- (8) : Demas E. Boudreaux. **The French Council for the Muslim Faith: Its Implications for Representing Muslims in France**, Thesis submitted to the Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts In Political Science , 2006, p p. 25-26.
- (9) : Conseil français du culte musulman, Le protocole d'accord, 2002, <http://fidesjustice.free.fr/html/islam7.html>.
- (10) : نص البروتوكول على أن الفدراليات الخمس الكبرى لها صوتين، بينما تحوز كل من فدراليات التبليغ، الإيمان والدعوة على صوت واحد.
- (11) : Conseil français du culte musulman, Le protocole d'accord, 2002, <http://fidesjustice.free.fr/html/islam7.html>.

(12) : Vianney Sevaistre, **Op Cit**, p. 67.

(13) : Malika Zeghal, , **Op Cit**, p. 97.

(14) : Ibid, p p. 98-99.

(15) : Zana C, itak, Between 'Turkish Islam' and 'French Islam': The Role of the Diyanet in the Conseil Français du Culte Musulman, **Journal of Ethnic and Migration Studies**, Vol. 36, No. 4, April 2010, p. 619.

(16): أنشئ في 3 مارس 1983 وهي تضم ما يقارب 60 جمعية منخرطة مباشرة بالمنظمة، 150 جمعية مسيرة لأماكن العبادة، بالإضافة إلى عدد من الجمعيات المحلية ذات طابع اجتماعي وثقافي

(17) : Rapport d'information du Senat, Fait au nom de la mission d'information sur l'organisation, **la place et le financement de l'Islam en France et de ses lieux de culte**, N° 757, session extraordinaire de 2015-2016, p 90.

(18) : Étienne Pingaud, Un Militantisme Musulman?, **Savoir/Agir**, N° 22, Avril 2012, p. 65.

(19) : Lydie Fournier, Une Gestion Publique De L'Islam Entre Rupture Et Rhétorique, **L'Homme & la Société**, N° 174, Avril 2009, p. 58.

(20) : Bernard Godard, L'Islam Et L'Etat Français: Histoire D'une Relation Particulière, **Confluences Méditerranée**, N° 95, Avril 2015, p.30.

(21) : Michel Marian, Olivier Roy, et autres, **La difficile acclimatation de l'islam** edition Esprit, No. 333 (3/4) (Mars-avril 2007), p. 92.

(22): تدخل الدولة الفرنسية في تنظيم شؤون المسلمين لم يطل جماعات دينية أخرى، والتي انتظمت حسبما تراه مناسباً، حيث توجد العديد من الكنائس البروتستانتية التي لم تنظم إلى الفدرالية البروتستانتية بفرنسا. في حين يرى ميشيل ماريون أن تدخل الدولة الفرنسية في شؤون المسلمين بفرنسا من أجل إيجاد إطار للتفاهم أملت الظروف الدولية آنذاك والتي ميزها تصاعد التطرف الديني في صفوف المسلمين، فجاء اتحاد المنظمات الإسلامية لقطع الطريق على أي تنظيم متطرف قد ينشأ في فرنسا. ويشاطر هذا الرأي بقوله أن إنشاء المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية بفرنسا جاء نتيجة تخوف السلطات الفرنسية من امتداد التطرف الديني الذي تطور في الجزائر إلى استخدام العنف، خاصة بعدما أصبح يهدد المصالح الفرنسية في الجزائر والذي ميزته حادثة خطف طائرة إيرباص الفرنسية في ديسمبر 1994. للمزيد أنظر:

Michel Marian, Olivier Roy, et autres, **La difficile acclimatation de l'islam** edition Esprit, No. 333 (3/4) (Mars-avril 2007), p. 92.

(23): Michel Marian, Olivier Roy, et autres, **La difficile acclimatation de l'islam** edition Esprit, No. 333 (3/4) (Mars-avril 2007), p. 92.

(24) : Vincent Latour et Philippe Vervaecke, Institutionnaliser l'Islam, Dans James Cohen, L'Atlantique multiracial, Edition Karthala, 2012, p. 297.

(25) : Vincent Latour et Philippe Vervaecke, Institutionnaliser l'Islam, Dans James Cohen, L'Atlantique multiracial, Edition Karthala, 2012, p. 300.

(26): تم إنشاء هذا الدبلوم سنة 2008 بكلية العلوم الانسانية والاقتصادية بباريس، بالتعاون مع المكتب المركزي للديانات بوزارة الداخلية، حيث يقدم تكويناً في تاريخ وتطبيق اللائكية الفرنسية، والبحث في مكانة الأديان في مجتمع متعدد ومتنوع الثقافات، كما يهدف كذلك إلى:

- يقدم المسار الأكاديمي تكويناً قانونياً يتمحور حول قيم ومؤسسات الجمهورية الفرنسية وكذا علاقة القانون مع حرية المعتقد، بالإضافة إلى تكوين في العلوم الإنسانية مع تطبيقات على الأفعال الدينية.

- يسمح التكوين إلى اكتشاف الديانات الكبرى المتواجدة في المجتمع الفرنسي وجعلها متوافقة مع التيار الفكري الحديث ومبادئ اللائكية.

- إبلأ أهمية كبرى للربط بين المعلومات النظرية والواقع العملي، من خلال تقديم دروس تسمح بتدريب الطالب على الوساطة ما بين الثقافات وإدارة المسائل الدينية.

- يتولى مهمة التكوين أساتذة وباحثون من مختلف الحقول المعرفية في إطار مقارنة تكوينية عبر تخصصية (متعددة التخصصات)

مثل القانون العام، العلوم السياسية، علم الاجتماع، الفلسفة، تاريخ الأديان، الحوار ما بين الأديان، علم اللاهوت، الاثنولوجيا (علم الأعراق البشرية).

(27) : Bernard Godard, L'Islam Et L'Etat Francais: Histoire D'une Relation Particuliere, Confluences Méditerranée, N° 95, Avril 2015. p p. 29.30.